

الإمام جعفر الصادق عليه السلام

[203] فما تناقلته كتب الشيعة من الحديث، هو التراث النبوي - في صميمه - بلغ الشيعة في يسر طوع لعلمهم الازدهار. في حين لم يجمع أهل السنة هذا التراث إلا بعد ان انكب عليه علماؤهم قرنا ونصف قرن حتى حصلوا ما دونوه في المدونات الأولى. ثم ظلوا قرونا أخرى، يجوبون الفيا في والقفار في كل الأمصار، فتطابقت السنة - في مجموعها - عند هؤلاء وأولاء، إلا أمورا لا تتصل بأصل الدين، وخلافات في الفروع ليست بدعا في الأمة. وربما كان اختلاف مذاهب أهل السنة فيما بينهم وبين أنفسهم أكثر ظهورا في بعض المسائل من خلافهم فيها مع فقهاء الشيعة. وإذا لا حطنا أن من الرواة من قيل إنه روى عشرات الآلاف من الحديث عن الإمام، تجلت كفاية التراث الموثوق به عند الشيعة لحاجات الأمة. وإذا لا حطنا توثيق الشافعي ومالك وأبي حنيفة ويحيى بن معين وأبي حاتم والذهبي للإمام الصادق - وهم واضعو شروط المحدثين وقواعد قبول الرواية وصحة السند - فمن الحق التقرير بأن حسنا أن نقتصر على التفتيش عن رواة السنة عن الإمام الصادق. والشيعة يكفيهم أن يصلوا بالحديث إلى الإمام. لا يطلبون إسنادا قبل الإمام جعفر. بل لا يطلبون إسنادا قبل الأئمة عموما. لأن الإمام بين أن يكون يروي عن الإمام الذي أوصى له، وبين أن يكون قرأ الحديث في كتب آبائه - إلى ذلك فإن ما يقوله سنة عندهم. فهو ممحص من كل وجه. فليست روايته للحديث مجرد شهادة به، بل هي إعلان لصحته. وإذا كان ما رواه الصادق، رواية الباقر ورواية السجاد عن الحسين عن الحسن أو عن علي عن النبي، فهذا يصح الحديث على كل منهج فالثلاثة الآخرون من الصحابة المقدمين. يروون عن صاحب الرسالة، إذ يروي الحسن والحسين عن علي عنه. ولا مرية كان منهج على ومن تابعه في التدوين خيرا كبيرا للمسلمين، منع المساوي المنسوبة إلى بعض الروايات، وأقفل الباب دون افتراء الزنادقة